مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
المجلد الرابع/ العدد الاول
جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015

Determinants of Foreign direct investment in Algeria 2005- 2015

د. حاكمي بوحفص
dr-bouhafs@hotmail.fr
جامعة وهران 2-الجزائر

أ. برادعي إبراهيم الخليل
IBRAHIMELKHALILE03@GMAIL.COM
جامعة وهران 2-الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/03/01 **تاريخ التعديل:** 2017/05/20 **تاريخ قبول النشر:** 2017/06/10
تصنيف JEL: E22 ، P45

الملخص:

تتناول هذه الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 2005 إلى 2015، حيث تطرقنا في الجانب النظري الى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعد ذلك قمنا بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقياس مناخها الاستثماري من خلال المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن. حيث تبين لنا ضعف نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات، كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب بحسب تلك المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر; محددات الاستثمار الأجنبي المباشر; مناخ الاستثمار; مؤشرات قياس مناخ الاستثمار.

Abstract :

This study has treated the determinants of FDI in Algeria for the period 2005to2015, in the theoretical part we've dealt with the FDI determinants according to the modern economic literature, then we'd studied the determinants of FDI in Algeria and measured its investment climate through international indicators that issued in this regard. Where we realize the lack of the FDI inflows rate's into Algeria and they concentration in the hydrocarbon sector, then the business climate in Algeria is not attractive according to indicators that we have seen.

Key words: foreign direct investment; foreign direct investment determinants; the investment climate; investment climate indicators.

تقديم: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المفاهيم الاقتصادية التي خصها العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية باهتمام كبير، فهو من أهم آليات تفاعل الاقتصاديات في العالم على اختلاف مستوياتها. وللاستثمار الأجنبي المباشر آثار بالغة الأهمية على الدول المضيفة فهو مصدر تمويل مهم لبرامج التنمية المسطرة في تلك الدول، كما أنه أحد الحلول المتاحة للدول النامية لاكتساب التكنولوجيا والخبرة في التسيير والعمليات الانتاجية. ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل للدولة المضيفة إيجابا من خلال توفير فرص عمل أكثر وتحسين ظروفه ورفع الأجور، ويساهم في رفع القدرة التنافسية للدولة المضيفة وتحسين فرصها التصديرية. الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لتحقيق مخططاتها التنموية بالاستفادة من الآثار الايجابية لتلك الاستثمارات، وقد عملت على ذلك من خلال تهيئة محيطها بما يتلاءم ومتطلبات نشاط المستثمرين الأجانب وتوفير إطار قانوني ومؤسسي محفز للاستثمار عامة والأجنبي منه خاصة، بتقديم حوافز وتسهيلات وضمانات للمستثمرين الأجانب. ولمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

ماهي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظل المنافسة الدولية، ومن ثم الوقوف على أهم تلك المحددات في الجزائر.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية.
- تسليط الضوء على تلك المحددات في الجزائر وقياس مناخها الاستثماري.

أولا-الجانب النظري: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

تتعدد تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد وجهات و زوايا النظر إليه من قبل الدارسين له وأيضا لانتشاره الواسع من خلال أشكاله العديدة، حيث أن كل من صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) يعرفانه بأنه: "نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار

المباشر)، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المؤسسة والمستثمر المباشر بالإضافة إلى تمتع هذا الأخير بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "[1] . ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) على أنه :"ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)[2]. وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى. أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه:" ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها"، وتتفق هذه الهيئات الدولية على 10% كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الاستثمار، امتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى، التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر، سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر : هي كل الظروف السائدة في البيئة الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري، والملاحظ أن هذه الظروف متنوعة ومتأثرة ببعضها البعض لذا قد يصعب ترتيبها أو إعطاء إحداها أهمية أكبر من غيرها، وهي في مجملها مع بعضها البعض تحدد إن كانت البيئة الاقتصادية طاردة أم جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الى محددات خارجية ومحددات داخلية والشكل رقم(1) يوضح تلك المحددات.

الشكل رقم (1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

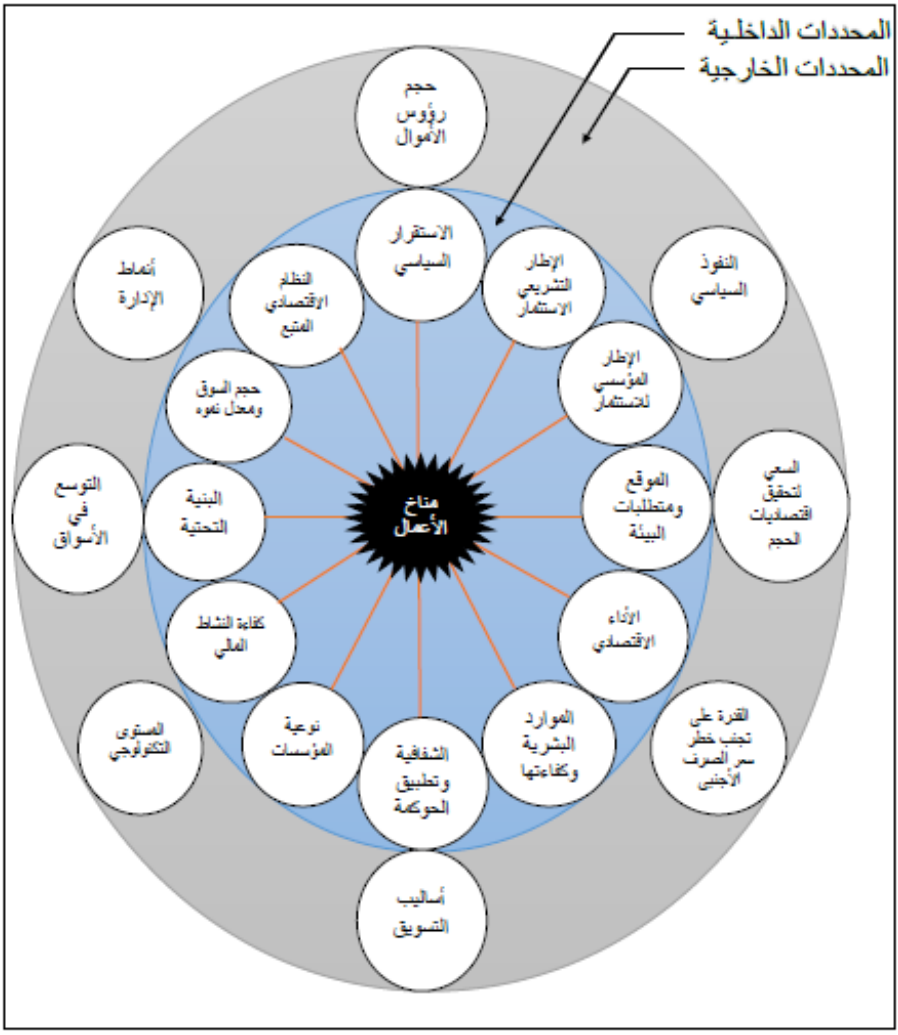

المصدر: من إعداد الباحثين.

أ – **المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر:** إن التطرق إلى المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر هو محاولة لحصر الأسباب والدوافع التي تتسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تكون غير متعلقة بالدولة المضيفة، بمعنى أنها تتعلق بالمستثمر الأجنبي أو بالأحداث الاقتصادية العالمية، وهذا ما يجعلنا نتطرق الى المزايا الاحتكارية التي يمتلكها المستمر الأجنبي (الشركة المتعددة الجنسيات)، فنجد أن امتلاك مستثمر ما ***لرأسمال كبير*** يجعله وفي أغلب الحالات ينخرط في أعمال خارج الدولة الأم

كمستثمر أجنبي، وذلك من خلال أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الأمر الملاحظ على أرض الواقع فالشركات المتعددة الجنسيات تمتلك رؤوس أموال ضخمة تجعلها قادرة على تبني مشاريع استثمارية قومية (كبيرة و استراتيجية)، وهذا راجع أساسا إلى المصادر العديدة التي تمول تلك الشركات. امتلاك تلك الشركات لرأسمال كبير يجعلها قادرة على تمويل مشاريع البحث والتطوير التي من شأنها أن تكسب تلك الشركات ***التكنولوجيا الحديثة*** التي تعد أحد أهم أهداف الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الدول النامية بالأخص)، وبالتالي الشركات التي تمتلك تلك التكنولوجيا لديها ميزة تجعلها مطلوبة من قبل تلك الدول بغية إقامة مشاريع استثمارية على أراضيها.

من جهة أخرى تتميز تلك الشركات بتطبيقها ***لأساليب حديثة في الإدارة*** خاصة وأنها تتبنى تمويل مشاريع البحث والتطوير في تلك الأساليب، وعلى هذا الأساس تصبح لديها ميزة عن الشركات المحلية التي غالبا ما تكون ذات قدرات تمويلية ضئيلة ما يحتم عليها عدم الاهتمام بتطوير أساليب الإدارة فيها. من جهة أخرى استخدام ***أساليب التسويق المتطورة*** من قبل الشركات المتعددة الجنسيات يعطيها القدرة على ولوج أسواق جديدة وتدويل انتاجها باعتبار قدرتها على الوصول إلى العملاء والمستهلكين، وقد صار التسويق الإلكتروني في ظل اقتصاد المعرفة الأداة التسويقية الأكثر استخداما باعتبار أنه يوفر أقصر الطرق للنفاذ إلى الأسواق الدولية، فالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) تتميز بالانتشار والتغطية الواسعة لأغلب مناطق العالم، هذا بالإضافة إلى أنها ذات تكلفة أقل بكثير كما أنها تستوعب الأساليب الحديثة للتسويق التي صارت تركز على الصورة (بكل ما فيها من أشكال وألوان وايحاءات) والصوت، وعليه صارت الشركات التي تتبنى التسويق الالكتروني تستطيع أن تصل إلى المستهلك النهائي المحتمل وعرض منتوجها عليه في شكل مادة ترويجية مركزة، وتمكنه من المعاينة الالكترونية للمنتجات ومن ثم إتمام الصفقة عن طريق الدفع الالكتروني، لتبقى عملية التسليم فقط كعملية المادية في حالة السلع المادية، وكل ذلك يتم بضمان من الشركة نفسها وبدون وسطاء، كما تتمكن الشركة باستخدامها للإنترنت من أخذ آراء ورغبات المستهلكين النهائيين لمنتجاتها بصفة مباشرة[3].

عند التحدث عن شركات تضع ميزانيات تفوق في الكثير من الحالات ميزانيات دول، فإننا بصدد التطرق الى تأثيرات تفوق المجال الاقتصادي إلى مجالات أخرى أهمها السياسة، فالاقتصاد منذ مدة ليست بالقصيرة أصبح مرتبط وبشدة بالسياسة (علاقة تأثير

متبادل)، لذا ***فالنفوذ السياسي*** لبعض الشركات يجعلها قادرة على الظفر والخوض في العديد من الاستثمارات الخارجية بشكل مباشر. قدرة شركة ما على ***تجنب خطر سعر الصرف الأجنبي*** ستمكنها من تدويل أنشطتها فهي بذلك تتغلب على أحد أشد المشاكل التي تعترض المستثمر الأجنبي في نشاطه الدولي، ويكون هذا من خلال مقدرتها على تطبيق أساليب عديدة في هذا الشأن مثل اعتمادها على تنويع استثماراتها والنشاط في العديد من الدول أو من خلال الصرف الآجل[4]. من جهة أخرى تبقى الأهداف التقليدية للمشروعات الاستثمارية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتطلع إلى الربح والبقاء يفرضان على أصحاب تلك المشاريع ***التوسع في الأسواق*** من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تجعلها تسعى إلى ***تحقيق اقتصاديات الحجم*** من خلال تدويل أنشطتها.

ب-المحددات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر: وهي تعلق بالدولة المضيفة أي كل الأسباب والدوافع الموجودة أو التي تتميز بها الدولة المضيفة والتي تجعل المستثمر الأجنبي يقوم بالاستثمار المباشر في هذه الدولة.

يظهر لنا الشكل رقم (1) مجموعة من العوامل المتواجدة في الدولة، والتي تتفاعل فيها بينها لتشكل مناخ الأعمال السائد في تلك الدولة، والملاحظ من خلال الشكل أن هذه العوامل تؤثر وتتأثر ببعضها في تكوينها لمناخ الأعمال، تلك العوامل هي المحددات التي يقوم على أساسها المستثمر الأجنبي المحتمل ببناء قراراته الاستثمارية، فنجد أن ***النظام الاقتصادي المتبع*** (سياسة السوق المفتوح أو سياسة الاقتصاد الموجه[5]) في الدولة يعتبر من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعبر عن موقف الدولة من مختلف الأنشطة الاقتصادية وكيفية التعاطي معها، وعلى أساسها يمكن أن يحدد المستثمر الأجنبي المزايا التي يمكن أن يحصل عليها في حال قيامه باستثمارات في تلك الدولة. كما أن أغلب الأنشطة الاستثمارية تتطلب ضمانات على المديين القصير والبعيد، قد لا تتمكن الدولة المضيفة أن تحقق تلك الضمانات في حال لم تكن في ***استقرار سياسي*** فالمستثمر الأجنبي يخشى من المصادرة، التأميم، التصفية أو عدم القدرة على تحويل الأرباح أو الإخلال بشروط العقد من طرف الدولة المضيفة في حالة عدم وجود استقرار سياسي والذي يكون بدرجات متفاوتة من غياب للاستقرار الحكومي إلى غياب للاستقرار المؤسساتي حتى يصل إلى غياب للاستقرار الأمني.

وجود ***إطار تشريعي*** كفؤ ينظم العلاقة بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي أمر مهم جدا، والإطار التشريعي الكفؤ هو وجود قوانين تنظم وتحفز الاستثمار وتتسم بالوضوح وعدم التضارب مع القوانين الأخرى، كما يجب تواجد قوانين منظمة لعمل المستثمر الأجنبي وتكون مواكبة للتطورات والقوانين الدولية (بالأخص حقوق الملكية الفكرية) وفي الوقت نفسه تحترم خصوصيات الدولة، ومن جهة أخرى يجب توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة ومحفزة. إن وجود ***إطار مؤسساتي*** للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة يعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فعمليات ترويج الاستثمار والوساطة بين الدولة والمستثمر الأجنبي وعمليات التخطيط والتنظيم ودراسات عروض الاستثمار الأجنبي جد هامة وهي عمليات تتطلب مؤسسات تختص بالاستثمار وتعمل بكفاءة كبيرة وأن تتكامل مع بعضها في أداء مهامها، تلك المؤسسات بعضها يكون ذا اختصاص محدد وهو تشجيع الاستثمار بينما تتداخل اختصاصات البعض الآخر منها مع عمليات وأنشطة متعلقة بالاستثمار ما يحتم عليها العمل بكفاءة وعدم اهمال جانب الاستثمار.

كفاءة نشاط القطاع المالي تعتبر من أهم المحددات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نظرا للارتباط الشديد بين نشاط المشاريع الاستثمارية وبين القطاع المالي المحلي بكل مكوناته (البنوك والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية)، وبالتالي كفاءتها هي ضمان للمستثمر الأجنبي فيما يخص التمويل وسلاسة إتمام العمليات المالية. من جهة أخرى ***توفر الموارد البشرية وكفاءتها*** يعد من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فرأس المال البشري يعتبر عامل محوري في تحقيق النمو الاقتصادي وكفاءتها تعزز القدرة التنافسية للدولة، فالمستثمرين الأجانب يطلبون قوة العمل الماهرة في ظل مستجدات العولمة[6] والمتغيرات التقنية والتكنولوجية وأيضا بسبب تنظيم أسواق العمل والمستثمرين الأجانب الذين صاروا يطلبون اليد العاملة بشروط أهمها الكفاءة ثم التكلفة المتدنية بعدما كانوا سابقا يتجهون نحو الدول ذات الوفرة من عنصر العمل قصد تدنية التكاليف. توفر الدولة المضيفة على ***بنية تحتية*** (مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي[7]) أمر جد هام للمستثمرين الأجانب، فالحياة الاقتصادية بمختلف أنشطتها وبجميع مراحل تلك الأنشطة لا تتم إلا في وجود بنية تحتية أساسا، ومنذ مدة ليست بالقريبة أصبحت جودة وكفاءة الاقتصاد لبلد ما مرتبطة بجودة البنية التحتية له، وعليه فالبنية التحتية تعد في أغلب الحالات من بين المحددات الداخلية الأولى التي

يتفقدها المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار في دولة ما، وذلك لارتباط أنشطته وجودة إتمام العمليات بوجود وجودة البنية التحتية في الدولة المضيفة.

على صعيد آخر يعتبر ***حجم السوق ومعدل نموه*** عامل جد هام بالنسبة للمستثمر الأجنبي عند اتخاذه قرار توطين أنشطته في دولة ما، فحجم السوق المحلي الكبير يتوقع منه المستثمر الأجنبي أرباحا كبيرة، والمستثمر الأجنبي لا يعتمد في اتخاذ قراراته الاستثمارية المتعلقة بالوجهة على الحجم الحالي للسوق المحلي فقط وإنما يعتمد أيضا على احتمالية نمو هذا السوق مستقبلا بمعنى هل هو واعد أم لا. كما يعتبر ***الموقع الجغرافي*** للدولة مهما جدا للمستثمرين الأجانب الذين غالبا ما يسعون للتوطن في مناطق استراتيجية كمناطق العبور والدول الرابطة بين القارات، فتلك المواقع تعطيهم ميزة القرب من عدة أسواق في آن واحد، من جهة أخرى ونظرا لما تعيشه المعمورة من ظروف بيئية خطيرة في الكثير من مناطق العالم يأخذ المستثمرين الأجانب في الحسبان ***المتطلبات البيئية*** التي تتجسد في شكل قيود بيئية تفرضها الدول، وتلك القيود في الغالب تمثل عناصر تكاليف إضافية وهذا طبعا يكون في الدول التي تطبق خطط التنمية المستدامة والتي تسعى حكوماتها إلى الحفاظ على السلامة البيئية في ظل حسن التسيير ووجود وعي ومستوى ثقافي جيد للسكان الذين يطالبون دائما بالحفاظ على البيئة، وتقل تلك القيود كلما ساء التسيير وقل الوعي السكاني. وبالحديث عن الوعي السكاني يظهر في الأفق مصطلح مناقض تماما وهو الفساد الذي يعتبر بمختلف أشكاله ومظاهره محبطا لعمليات التنمية، لذا تعتبر ***الشفافية وتطبيق الحوكمة*** من المحددات الداخلية الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالأنشطة الاستثمارية وفي كافة مراحلها تتطلب معاملات إدارية قد تطول أو تفشل في حالة انتشار الفساد الذي يقحم العديد من الأشخاص غير الأكفاء في مناصب حساسة فيتسببون في إفشال تلك المشاريع الاستثمارية لعدم الكفاءة أو المماطلة المرتبطة بمحاولة الحصول على رشوات، لذا تعتبر الشفافية مطلبا مسبقا للمستثمرين الأجانب الذي يفضلون العمل في بيئة تتسم بالوضوح وتوفر المعلومات وسهولة إنجاز المعاملات. في نفس الإطار فإن تطبيق الحوكمة والتي تعني "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال ما ترسخه من تأكيد على الشفافية في معاملات الشركات وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، فالحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد. ***الأداء الاقتصادي*** للدولة يعتبر صورة معبرة عن مناخ الأعمال فيها وعن

كل ما تطرقنا إليه من محددات داخلية للاستثمار الأجنبي المباشر لأن الأداء الاقتصادي للدولة ما هو إلا نتاج عن تفاعل تلك المحددات في تكوينها لمناخ الأعمال السائد داخل تلك الدولة، ويعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة من خلال عدة مؤشرات اقتصادية أهمها معدل النمو الاقتصادي للدولة الذي يكون محل أطماع المستثمرين الأجانب إذا كان مرتفعا في محاولة منهم لاستغلال ذلك الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الذي يجعل سوق تلك الدولة في حالة اتساع[8]، كما يعتبر معدل التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن الأداء الاقتصادي للدولة، فبالنظر إلى معدل التضخم قد يقرر المستثمر الأجنبي هل سيخوض في عملية الاستثمار بتلك الدولة أم لا، لأن معدل التضخم الغير مستقر يعبر عن عدم استقرار في مستويات الأسعار وهو الأمر الذي لا يحفز الاستثمار الذي يبحث عن تقليل التكاليف وهو ما لا يكون مضمونا في ظروف مماثلة. ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية كذلك نجد سعر الصرف الذي تربطه علاقة عكسية بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للوضع الذي يكون فيه المستثمر الأجنبي عندما تشهد الدولة المضيفة تقلبات في سعر الصرف، فالمستثمر الأجنبي يكون مرتبكا نظرا لتأثير تلك التقلبات في سعر الصرف على أرباحه. كما يعتبر كل من معدل الفائدة وتوازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات من بين تلك المؤشرات المعبرة عن الأداء الاقتصادي للدولة. كل ما ذكر من محددات داخلية للاستثمار الأجنبي المباشر هو في نهاية الأمر صادر من قبل المؤسسات العاملة في الدولة، لذا ***فنوعية المؤسسات*** تعتبر محددا داخليا جد هام وجوهري، ونقصد بنوعية المؤسسات الجودة المؤسساتية التي تتشكل من خلال مؤسسات فعالة، فنجاح أو فشل الأنشطة الاستثمارية يتوقف على مدى التأثير الإيجابي أو السلبي للمحيط المؤسساتي الموجود في الدولة، فهو يسهل أو يعقد تلك الأنشطة ويكون تأثير المؤسسات على عناصر هامة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فنوعية المؤسسات تحدد وجود أو عدم وجود تلك العناصر وكذا درجتها ونوعيتها، ونقصد من تلك العناصر المفاهيم المختلفة كالأمن الذي يرتبط بالمؤسسات الأمنية، والاستقرار السياسي المرتبط بالمؤسسات السياسية، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالمؤسسات التشريعية والقضائية، وغير ذلك من عناصر الحياة العصرية التي تتداخل لتؤثر في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتولد عن نشاط المؤسسات لذا يمكن التعبير عنها بأنها محضنة للمشروع الاستثماري.

ثانيا – الجانب التطبيقي: دراسة تطبيقية حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1 –الواقع الاقتصادي للجزائر: الجزائر دولة نامية حديثة الاستقلال نسبيا لها عدة مؤهلات اقتصادية تجعلها قادرة على خوض غمار المنافسة الاقتصادية العالمية الشرسة في ظل الرأسمالية، تقع الجزائر في شمال إفريقيا وفي قلب المغرب العربي الكبير مطلة على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كلم ومساحة إجمالية تقدر بـ 2381741 كلم² ، عدد السكان في الجزائر قدر بـ 40,4 مليون نسمة سنة 2015 وما يمد بالتفاؤل أكثر هنا هو نسبة الشباب من المجموع الكلي للسكان التي تبلغ 62,5%، وبالتالي المجتمع الجزائري مجتمع فتي قادر على خوض المرحلة القادمة بكل قوة خاصة إذا علمنا أن الجزائر تطبق خطة استثمارية للعنصر البشري وهي خطة واضحة المعالم من خلال فرضها للتعليم في المراحل الأولى والتركيز على التعليم العالي والتكوين المهني. إن تكلمنا عن الموارد الطبيعية للجزائر فلن يصعب علينا تحديد مؤهلات الجزائر في هذا الجانب، فهي تحتل الرتبة 15 عالميا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم والرتبة 07 عالميا من حيث موارد الغاز المؤكدة وللجزائر ثروات منجميه أخرى كالفوسفات والزنك والحديد والذهب واليورانيوم والسليكون وغيرها[9].

الجزائر عضو في عدة هيئات اقتصادية دولية وإقليمية، فهي عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، عضو في الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO) وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) وكذا في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وقد ذكرنا هذه الهيئات على سبيل الحصر لتعلقها المباشر بموضوعنا. يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا أحادي الدخل فالإيرادات الكلية للجزائر تستند بنسبة كبيرة ومخيفة على عائدات النفط والغاز التي تمثل نسبة كبيرة من ايرادات الدولة.

2 –محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر سيمكننا من الكشف عن وضعية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدولة.

الجدول رقم (1): المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2005-2015

رقم السطر	المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الوحدة
1	الناتج المحلي الإجمالي	103,2	117,03	134,98	171	137,2	161,2	199,4	207,8	212,5	228	238,46	المليار دولار أمريكي
2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5,9	1,7	3,4	2	1,6	3,6	2,6	3,3	2,8	3,8	3,9	% (المعدل)
3	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3,102	3,467	3,939	4,912	3,875	4,473	5,421	5,457	5,504	5,5	4,206	الأسعار الجارية للدولار الأمريكي
4	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	31,65	30,17	34,46	37,34	46,87	41,43	37,97	39,09	43,38	45,6	/	%(من إجمالي الناتج المحلي)
5	نمو المعروض النقدي	11,69	19,64	23,09	16,03	4,84	13,54	19,9	10,93	8,41	14,4	0,23	% (المعدل)
6	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص	11,84	12,09	12,96	12,77	16,24	15,19	13,76	14,34	16,45	18,3	21.6	%(من إجمالي الناتج المحلي)
7	التضخم	1,38	2,31	3,67	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3.3	2.9	4.8	% (المعدل)
8	البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	9,5	9.9	%(من إجمالي القوى العاملة)
9	سعر الصرف الرسمي	73,27	72,64	69,29	64,58	72,64	74,38	72,93	77,53	79,36	80,6	100,69	الدينار الجزائري /للدولار الأمريكي
10	فائض أو عجز الموازنة العامة	(متوسط الفترة) 4.7								1.8-	17.1-	28-	المليار دولار أمريكي
11	الحساب الجاري	(متوسط الفترة) 15.4								9.4-	27.5-	3-	المليار دولار أمريكي
12	الدين الخارجي	(متوسط الفترة) 20.9								3.4	3.7	3.0	المليار دولار أمريكي
13	الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065	4 306	-13 714	المليون دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: -مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. على الرابط: http://databank.albankaldawli.org/data/home.aspx تاريخ الولوج: 04-02-2017.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018، السنة 34 العدد الفصلي الرابع، الكويت،2016، ص ص 6- 12 -13.

من الجدول رقم (1) في السطر رقم (1) يظهر ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي المحقق سنة 2015 مقارنة مع السنوات السابقة، وقيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تمثل 0.34 % من الاقتصاد العالمي، وقد بلغ متوسط 54.92 مليار دولار في الفترة من

1960 حتى عام 2013. وتعد الجزائر من بين الدول النامية الأكثر نموا في ناتجها المحلي الإجمالي منذ سنوات لكن بمعدلات نمو غير مستقرة حيث تشهد تذبذبا من سنة الى أخرى وهي في الغالب تتراوح بين 2% و 5,9% كما يظهر من خلال الجدول رقم (1) في السطر رقم (2) ويرجع ذلك التذبذب إلى عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق (الأسواق عالمية) ، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي كان بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تسببت فيها صراعات الشرق الأوسط سابقا وهو ما جعل الجزائر تستفيد من ذلك بوضع خطط لزيادة انتاج البترول فعاشت في راحة مالية لعدة سنوات ، لكن سيطرت قطاع المحروقات على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كان بنسب جعلت الاقتصاد الجزائري يوصف بالاقتصاد الأحادي الدخل، فقد بلغت 27.1% سنة 2014 ،وعملت الجزائر لسنوات عديدة على مضاعفة انتاجها البترولي والغازي فقد عقدت شركة "سوناطراك" اتفاقيات عديدة وحاولت تطوير أنشطتها والتوسع فيها بشكل يسمح بمضاعفة الإنتاج، وسيطرة الدولة على هذا القطاع يجعله بالضرورة يحظى بمخصصات مالية (نفقات) أعلى ولكنه في الواقع ورغم تلك المخصصات فهو يوفر وظائف أقل بكثير مما يوفره قطاعي الفلاحة والصناعة ما يعمق مشكلة عدم الاهتمام الجدي بهاذين القطاعين ، فمساهمة هذين القطاعين المهمين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي جد متواضعة (5% للصناعة خارج المحروقات و 10.6% للفلاحة سنة 2014) رغم أن مؤهلات الجزائر جد واعدة لتطوير هذين القطاعين لكن للأسف يبقى هذا المشكل وعلى قدمه في واجهة المشاكل الاقتصادية للجزائر. ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يجعل فرص ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كبيرة ومن خلال الجدول رقم (1) في السطر رقم (3) يتبين لنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر حيث انتقل من 3,102 دولار أمريكي سنة 2005 إلى 4,206 دولار أمريكي سنة 2015 (رغم الانخفاض عن سنة 2014) وترتبط هذه الأرقام بمدى عدالة توزيع الدخل وقلة الفروقات الاجتماعية. من جهة أخرى و نظرا لما يتميز به قطاع المحروقات من عدم الاستقرار والتأثر المستمر بالمتغيرات الدولية (متغيرات اقتصادية وسياسية) إضافة إلى عدم وجود معالم واضحة لتوجهات الجزائر الاقتصادية، كل ذلك يجعلها عرضة لعدة مخاطر وظواهر اقتصادية خاصة التضخم الذي يمكن القول أنه صار صفة دائمة للاقتصاد الجزائري، وهو أحد المشاكل التي تعيق عملية الاستثمار حيث أن ضعف النشاط الإنتاجي في الجزائر في

القطاعات خارج المحروقات يؤدي إلى توجه الأفراد بعد تحسن مداخيلهم إلى طلب سلع مستوردة لرخص أثمانها وجودتها ولأنهم لا يجدون البدائل في أغلب الأحيان، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تقلص النشاط الإنتاجي المحلي أكثر لعدم فعالية الطلب عليه. معدلات التضخم في الجزائر مرتفعة جدا فقد بلغت 8,9% سنة2012 وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم (1) في السطر رقم (7) حيث أن هناك تذبذبا كبيرا وعدم استقرار لمعدلات التضخم ما يجعل المستثمر الأجنبي ينفر من العمل في بيئة مماثلة. أما بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري فهو أيضا يشهد تذبذب كبير حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي من 96.73 دينار جزائري في أفريل إلى 97.18 دينار جزائري في ماي عام 2015. وبلغ متوسط 73.16 دينار جزائري من عام 1995 حتى عام 2015، سعر صرف الدينار الجزائري يعبر عن الأداء المتردي للاقتصاد الجزائري فقد فاقت قيمة 1 دولار أمريكي 100 دينار جزائري سنة 2015 وهو الأمر الذي لن يشجع المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات للاستثمار في الجزائر، قطاع المحروقات لم يتأثر بذلك نظرا لأن البيع يتم بالدولار الأمريكي وهو ما يحيد دور سعر الصرف، أما أغلب القطاعات الأخرى فتتأثر بعزوف المستثمرين الأجانب عنها لما ينجم عن ضعف العملة المحلية. معدلات البطالة في الجزائر تبقى مرتفعة خلال المدة المدروسة وقد سجل معدل 9،9 % سنة 2015 وهو بذلك قد ارتفع عن السنة السابقة، كما أن معدل البطالة في الجزائر بلغ متوسط 14.95 % منذ سنة 1999، علما أن تلك المعدلات قد لا تكون حقيقية باعتبار أن هناك ما يسمى بالبطالة المقنعة والتي تحجب أعداد هامة من قوة العمل العاطلة وفي الأخير ارتفاع معدلات البطالة يعبر عن عقم الاقتصاد في تقديم المزيد من فرص العمل. تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مرتفعة فقد بلغت سنة2009 معدل 46،87 %من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان بنسبة 31,65%سنة 2005 لكن بعد سنة 2009 يلاحظ انخفاض طفيف في تلك النسبة التي بلغت 45،6 % سنة 2014، يرجع ارتفاع هذا المعدل إلى حجم الاستثمار والاستثمار العمومي منه خاصة وذلك بفضل الميزانية الضخمة التي رصدت للبرامج التنموية المتبناة في الجزائر.

يعتبر القطاع المالي جد هام في النشاط الاقتصادي فالأداء الجيد لهذا القطاع يسهم في حيوية الاقتصاد ككل، والجزائر وكما يظهر الجدول رقم (1) في السطر رقم (5) نمو النقود وأشباه النقود يبقى جد منخفض خاصة بعد سنة 2007، كما يمكن ملاحظة عدم

الاستقرار في معدلات النمو السنوية وهو الأمر الذي يدل على وجود ارتباك في القطاع المصرفي بالجزائر. كما أن حجم القروض الموجهة إلى تمويل القطاع الخاص في الجزائر جد منخفضة، فتلك القروض ورغم المنحى التصاعدي لقيمها إلى أنها لم تتجاوز نسبة 21,6% طوال الفترة المدروسة وهو ما يعتبر مؤشرا غير جيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يفضلون التوجه إلى دول تهتم بتمويل مشاريعهم.

صادرات الجزائر وصلت قيمتها إلى 298 79 مليون دولار أمريكي سنة 2008 و هي أعلى قيمة خلال الفترة المدروسة والتي تميزت بأرقام كبيرة جدا، لكن الكارثة التي تطغى على هذا المشهد هي أن الصادرات من المحروقات طوال الفترة المدروسة لم تهبط نسبتها تحت 96% من اجمالي الصادرات، و هذا طبعا أمام نسب ضئيلة جدا تبقى للقطاعات الإنتاجية الأخرى والتي لم تفق مجتمعة نسبة 3,9% طوال الفترة المدروسة، طبعا هذا يوحي بالوضعية الخطيرة والسيئة للتجارة الخارجية الجزائرية وللاقتصاد الجزائري ككل باعتبار ارتباط قيم مبيعات النفط بأسعاره في السوق الدولية التي تتميز بالتذبذب و السقطات الحادة، وما يزيد الوضع سوءا هو ارتفاع قيمة الواردات حيث قدرت سنة 2014 بـ 580 58 مليون دولار أمريكي وهو الأمر الذي يعزى أن عدة أسباب أهمها عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي ولو بنسب ضئيلة بل وغياب انتاج عدة سلع أساسية محليا وكذا اكتساب الأفراد لعادات استهلاكية غير رشيدة دعمها الفساد بالنسبة لمنح رخص استيراد منتجات لا يحتاجها الاقتصاد الوطني ولا حتى الأفراد.

شهدت الجزائر عجزا في موازنتها العامة في السنوات الأخيرة حيث بلغ العجز 28 مليار دولار أمريكي سنة 2015 وهو ما يعبر عن ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة وبالتالي سيتحتم على الحكومة الجزائرية تقليص نفقاتها، الأمر الذي سيعتبره المستثمرين الأجانب غير محفز باعتبار إمكانية خفض التمويل المقدم للقطاع الخاص وللاستثمار. سجلت الجزائر عجزا في الحساب الجاري بـ 3 مليار دولار أمريكي في عام 2015 لكن العجز انخفض عن سنة 2014 التي قدر العجز فيها بـ 27.5 مليار دولار أمريكي وبالتالي هناك تحسن في هذا المؤشر. انخفض الدين الخارجي في الجزائر إلى 3.021 مليار دولار أمريكي في عام 2015 مقابل 3.7 مليار دولار أمريكي عام 2014 علما أن النسبة الأكبر من بنية الديون الجزائرية هي ديون متوسطة وطويلة الأجل، ويعتبر هذا مؤشرا جيدا فهو يعبر بشكل ما عن الاستقلالية المالية للجزائر وابتعادها عن الضغوط

الدولية التي يمكن أن تنجم عن وجود ديون كبيرة علما أن الجزائر عانت سابقا من هذا المشكل.

يظهر الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر للاستثمار من خلال المؤسسات التي تختص وتتكفل بعملية تطوير الاستثمار في الجزائر، وتلك المؤسسات تقوم بأدوار مهمة في عملية الاستثمار من خلال الترويج والتشجيع والاشراف والوساطة فنجد أن الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتمثل في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد المركزي، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، صندوق الاستثمار.

الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار الأجنبي في الجزائر ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها الاستثمار (محلي وأجنبي) في الحياة الاقتصادية والآثار التنموية الكبيرة على الاقتصاد الوطني، فقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تقنين الاستثمار من خلال مجموعة من القوانين، التي تهدف إلى التحسين المستمر لظروف الاستثمار وتقديم الحوافز المختلفة للمستثمرين من أجل تحريك عجلة الاقتصاد في الجزائر والسير الجيد للخطط التنموية المسطرة. وفي أغلب الدراسات المتعلقة بذلك يتم تصنيف تلك القوانين بالنظر إلى الاصلاحات المتبناة في الاقتصاد الجزائري فنجد قوانين ما قبل الإصلاحات، وفيها مرحلة الستينات من خلال القانون 63-277 والقانون 66-284 وفيها أيضا مرحلة السبعينات من خلال قانون المالية لسنة 1970 والثمانينات من خلال قانون رقم 82 / 11 ونصل الى ما يسمى فترة ما بعد الاصلاحات ونجد في هذه المرحلة قانون النقد والقرض 90 / 10 وقانون المالية لسنة 1992 ومن ثم المرسوم التشريعي 93-12 الصادر سنة 1993 ومن ثم نأتي الى الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 من ثم يأتي الأمر رقم 06-08 ومن ثم المراسيم التنفيذية : 06-355 و 06-356 المؤرخة سنة 2006 والمرسوم رقم 07-08 ومن ثم المرسوم التنفيذي 08-329 سنة 2008 والأمر رقم 09-01 سنة 2009 وهي كلها تعديلات للأمر 01-03 المؤرخ سنة 2001 .

ومن خلال تلك القوانين يتبين لنا الاهتمام الكبير من الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بمسألة الاستثمار، وهو ما تجلى من خلال تطور التحفيزات والضمانات الممنوحة للمستثمرين، أما عن مجالات الاستثمار فهي ومن خلال توجه الجزائر نحو الخصخصة

تشمل جميع المجالات المتعلقة بالحياة الاقتصادية وللتنويه فقد تزايدت تلك المجالات بشكل تدريجي ونذكر منها قطاعات الأنشطة التالية: الزراعة، الصيد، السياحة، الصناعة، الصحة، النقل، تكنولوجيا المعلومات، الطاقات المتجددة.

الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي من خلال تلك القوانين كثيرة ومتنوعة وهي مقدمة من خلال ثلاث أنظمة مزايا هي[10]:

– النظام العام: ونجد فيه مرحلة الإنجاز حيث أن هناك الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– النظام الاستثنائي: ونجد فيه المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

– نظام القانون العام ويضم الاستثمارات المنجزة في ولايات أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، كما يضم نظام القانون العام الاستثمارات المنجزة في الجنوب. وهناك أيضا الاستثمارات التي تنجز في الهضاب العليا وأخيرا يضم نظام القانون العام الاستثمارات التابعة للنظام العام والمنجزة في فروع النشاطات التالية: صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهر ومنزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث. تستفيد إلى جانب مزايا مرحلة الإنجاز من إعفاء مؤقت لمدة خمس (5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

3–تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

فيما يأتي سنقوم بتحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من خلال استعراض قيم تدفقاته وتوزيعه القطاعي للكشف عن جدوى تلك التدفقات ومساهماتها في التنمية.

الشكل رقم (2): تطور مخزون وتدفقات الأجنبي المباشر 2005-2015

الشكل رقم (3): التوزيع القطاعي الاستثمار للاستثمار الأجنبي المباشر 2002 -2014

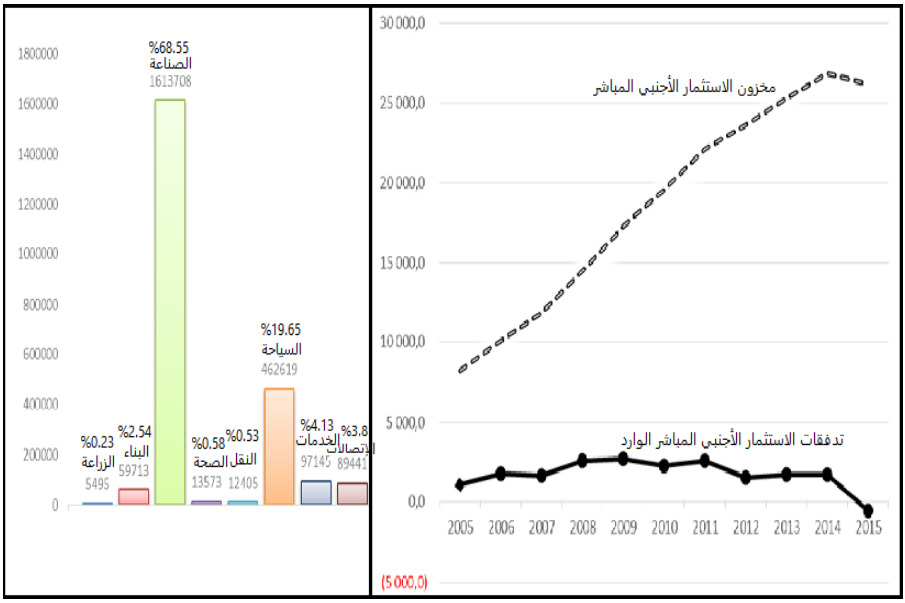

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-UNCTAD, World Investment Report 2016, p196.

-UNCTAD, World Investment Report 2011, p187.

يظهر الشكل رقم (2) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كانت في ارتفاع من سنة 2005 إلى غاية سنة 2011 و هذا راجع إلى قيام الجزائر بخطوات مهمة في هذا المجال، أهمها توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2011 والعمل على تحرير التجارة والاقتصاد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وأيضا بسبب ما جاء في قانون الاستثمار 2001 من حوافز للمستثمرين الأجانب ومن خلال انشائها لمؤسسات مكلفة بتخطيط وتوجيه و تشجيع الاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فكانت سنة 2009 أحسن سنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بـ 2746.4 مليون دولار أمريكي ويرجع هذا إلى تحسن جاذبية مناخ الأعمال بسبب مخططات التنمية التي سطرتها الجزائر، وبسبب ما استطاعت أن تستحدثه من فرص استثمارية جديدة وأيضا

بسبب التمويل الكبير الذي ضخ في هذه العملية، ولكن بعد هذه الفترة بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى الجزائر بالتراجع وإن كان التراجع متذبذبا من 2009 إلى سنة 2011 لكن في السنوات الموالية لم تكن الاستثمارات الواردة بتلك القيم التي كان يحتاجها الاقتصاد الجزائري، ويرجع ذلك الانخفاض في المبالغ المعلنة إلى تغير معدل صرف الأورو بالدولار فأغلب المشاريع الأوروبية أعلن عنها بالدولار الأمريكي وتم احتسابها بالأورو في معطيات MIPO إضافة إلى تأخر البدء في المشاريع العقارية والسياحية الكبرى المزمعة، ومن جهة أخرى يبقى دور المنافسة الإقليمية على الاستثمارات الأجنبية حاضرا وهو أحد الأسباب في تضاؤل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر ، كما أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد فقد حد من نشاط المستثمرين الأجانب باشتراط مشاركة مؤسسة جزائرية بنسبة 51 % للطرف الجزائري و49 % للطرف الأجنبي. من جهة أخرى فإن قطاع الصناعة كانت له أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر بنسبة 55. 68 %، يليه قطاع السياحة بنسبة 19.65 % ثم القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة خلال الفترة 2002 – 2014 وهذا ما يظهر من خلال الشكل رقم (3). تلك الاستثمارات في قطاع الصناعة كانت أغلبها في المحروقات وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر يعاني من اختلالات فيما يخص الجدوى من الاستثمارات في قطاعات دون غيرها (قطاع الطاقة) وعليه فهو لا يلبي متطلبات التنمية ولا يسهم فيها بالشكل المطلوب. يظهر الشكل رقم (2) أيضا تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل القيمة الاجمالية لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل الجزائر حيث نلاحظ من المنحنى البياني تزايد في قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بلغ أعلى مستوياته طوال المدة المدروسة سنة 2014 لينخفض سنة 2015.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستثمر الأجنبي الأول في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2010 بمبلغ اجمالي يقدر بـ 3486 مليون دولار أمريكي، تليها فرنسا في المرتبة الثانية بـ 744 1 مليون دولار أمريكي ومن ثم اسبانيا بـ 531 1 مليون دولار أمريكي فمصر بـ 309 1 مليون دولار أمريكي ثم ايطاليا بـ 954 مليون دولار أمريكي ثم المملكة المتحدة بـ 893 مليون دولار أمريكي ثم بلجيكا بـ 856 مليون دولار أمريكي ثم الصين بـ 486 مليون دولار أمريكي و ألمانيا بـ 459 مليون دولار أمريكي

وعلى العموم تعتبر الدول العربية مجتمعة هي المستثمر الأجنبي الأول في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2014 بقيمة إجمالية تقدر بـ1243455 مليون دينار جزائري، تليها أوروبا (بما فيها دول الاتحاد الأوروبي) ثم الاتحاد الأوروبي ثم آسيا فأمريكا الشمالية ، فيما تبقى أوروبا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بـ 377 مشروعا ثم الاتحاد الأوروبي بـ 274 مشروعا بعدها آسيا بـ 68 مشروعا تليها أمريكا 16 مشروعا ثم تأتي إفريقيا بمشروع واحد وأستراليا أيضا بمشروع واحد ، الدول العربية بلغ عدد مشاريعها 200 مشروع والشركات المتعددة الجنسيات 13 مشروعا و كانت تلك الأرقام بالنسبة للفترة 2002-2015 .

4-قياس مناخ الاستثمار في الجزائر:

سنقوم بقياس مناخ الاستثمار السائد في الجزائر من خلال استعراض أهم المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الصدد.

الجدول رقم(2): مؤشرات قياس مناخ الاستثمار في الجزائر 2015

مؤشر التنافسية العالمي	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية لمؤشر المنافسة العالمية									
			المتطلبات الأساسية		القدرة على الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور					
	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة				
	79	4.08	65	4.64	125	3.34	133	2.91				
مؤشر الحرية الاقتصادية	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية العالمية									
			سيادة القانون		محدودية الحكومة		الكفاءة التنظيمية			فتح الأسواق		
	الترتيب	العلامة	حقوق الملكية	الحرية من الفساد	الاتفاق الحكومي	الحرية المالية	حرية الصفقات	حرية العمل	الحرية المالية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
	154	50.1	25.0	36.0	59.4	81.0	62.1	48.2	68.1	60.8	30.0	30.0
مؤشرات "KOF" للعولمة	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية لمؤشر "KOF" للعولمة									
			العولمة الاقتصادية		العولمة الاجتماعية				العولمة لسياسية			
	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة			الترتيب	العلامة		
	117	49.36	139	40.49	138	35.21			55	82.04		
مؤشر الحكومة الإلكترونية	مستوى الدخل		المؤشر		الرتبة سنة 2014		الرتبة سنة 2016		تغير الرتبة			
	متوسط		0.2999		82		150		68			
مؤشر المخاطر القطرية	سنة 2010		سنة 2011		سنة 2012		سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015	
	68		68		68		68		67		69	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014-2015, ppp 13 -14 -15.

-The heritage foundation, Economic freedom Index, To the websites : - http://www.heritage.org/index/country/algeria Date of access 08.02.2017.

-UNITED NATIONS, UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY, 2016,p22.

-the Political Risk Services (The PRS Group), , Political Risk indicator, To the website : http://www.prsgroup.com/ Date of access 08.02.2017

-KOF Swiss Economic Institute, KOF Index of Globalization, To the website : http://globalization.kof.ethz.ch/ Date of access 08.02.2017

أ-مؤشرات التنافسية العالمية Global Competitiveness: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي الدولي بسويسرا منذ سنة 1979 بالاشتراك مع 109 مؤسسة عالمية ليقيس قدرات الدولة من حيث النمو والتنافسية ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: المتطلبات الأساسية، القدرة على الكفاءة، عوامل الابتكار والتطور. تحتل الجزائر الرتبة 79 بـ 4.08 نقطة وهذا الترتيب هو من مجموع 144 دولة مسها المؤشر لسنة 2015 وهي رتبة متدنية خاصة إذا علمنا أن المغرب وهي دولة منافسة للجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحتل الرتبة 72، وبالتالي الاقتصاد المغربي أكثر قدرة تنافسية عالميا من الجزائر.

ب- مؤشر الحرية الاقتصادية Economic freedom Index: ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير[11] يشمل السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)، نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)، حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، أداء القطاع المصرفي والتمويلي، ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)، وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية، مستوى الأجور والأسعار، نشاط السوق السوداء الموازية. مع الأخذ في الاعتبار

أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة. وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي. علما أن هذا المؤشر يصدر عن معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal.

درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر هي 50.1 نقطة، مما يجعل اقتصادها في المركز 154 لمؤشر سنة 2015، وهي بذلك قد تقدمت بثلاثة مراتب عن سنة 2014 لكن هذا الترتيب يبقى متأخرا بسبب انخفاض كبيرة في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي. تحتل الجزائر المرتبة 13 بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أن رصيد الجزائر أقل من كل من المتوسطات الإقليمية والعالمية، واقتصاد الجزائر في مسار تنازلي بالنسبة للحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية وعليه فقد تم تصنيفه كاقتصاد "مكبوت". كما أن السياسات المتبعة للحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة قد أهملت، وأصبح بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، من جهة أخرى تستمر الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية المرهقة لعملية تطوير القطاع الخاص. بالنسبة لمؤشر حرية القانون في الجزائر لعام 2015 فترتيب الجزائر يوحي بضعف النظام القضائي وبطئه وعدم شفافيته، ما يعبر عن مستويات عالية من الفساد في الأعمال ضمن القطاع العام وخاصة قطاع الطاقة مع العلم أن ما يقدر بنحو النصف من إجمالي المعاملات الاقتصادية في الجزائر تحدث في القطاع غير الرسمي ومعظم الملكية الحقيقية هي في يد الحكومة. أما عن مؤشر محدودية الحكومة فيعبر عن واقع التدخل الحكومي فأعلى معدل ضريبة على الدخل هو 35 %، وأعلى معدل الضريبة على الشركات هو 23 %، كما أن العبء الضريبي الكلي يساوي 12.2 % من إجمالي الدخل المحلي والدين العام أقل 10%من حجم الاقتصاد كما أن مبالغ الإنفاق الحكومي تقدر بـ 38 % من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر الكفاءة التنظيمية يعبر عن وجود عوائق بيروقراطية كبيرة في النشاط التجاري على الرغم من وجود تحسن في بيئة الأعمال كما أن التنمية الاقتصادية لا تسير بوتيرة جيدة، من جهة أخرى تبقى سوق العمل جامدة مما يتسبب في معدلات بطالة مرتفعة.

على صعيد آخر وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط عالميا فقد رفضت الحكومة خفض الدعم للأغذية الأساسية، والوقود، والكهرباء، والإسكان. التنقيط المحصل عليه في مؤشر فتح الأسواق كان بسبب أن متوسط معدل التعريفة الجزائر يقدر بـ 12.1 %، والسياسات التجارية والاستثمارية أقل انفتاحا من المتوسط العالم، أسواق رأس المال غير متطورة رغم وجود زيادة في عدد المصارف الخاصة، ولكن لا يزال القطاع المالي تهيمن عليها المصارف العامة.

ت- مؤشرات "KOF" للعولمة: وهي مؤشرات اقتصادية تعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ونود التنويه إلى أن التنمية أصبحت في المنظور الأممي تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ويستدل بها كمؤشرات لقدرات البلدان على الاندماج والتكيف مع العولمة. كان ترتيب الجزائر في مؤشر "KOF" للعولمة متأخرا جدا فقد جاءت في الرتبة 117 وهذا يرجع الى تدني ترتيبها في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر ،والتي توحي بالوضعية السيئة للمناخ الاجتماعي (الرتبة 138) والمناخ الاقتصادي (الرتبة 139) و المناخ السياسي (الرتبة 55) ، و هذا طبعا يدل من جديد على فشل الإصلاحات المطبقة ضمن الخطط التنموية المنتهجة، الجدير بالذكر هنا أن الجارتين المغرب وتونس كانتا في مراكز متقدمة عن الجزائر في هذا المؤشر (الرتبتين51 و 82 على التوالي) ، وبالتالي فرص أكبر لهما من أجل الظفر بنسب أعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى شمال افريقيا، هذا المؤشر يصدر عن معهد (KOF) السويسري المتخصص بالدراسات.

ث- مؤشر الحكومة الإلكترونية (E-Government): عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية (E-Government) بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، خاصة قطاع رجال المال والأعمال المحلي والأجنبي، ويعتبر التحول إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال الشفافية في الأداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات[12]. تدهورت الجزائر أكثر في الترتيب فقد جاءت في الرتبة 150 متراجعة بـ 68 رتبة عن ترتيب سنة 2014 حيث احتلت حينها الرتبة 82، وذلك يعكس التخلف الواضح في مجال استخدام التكنولوجيا

المعلوماتية فلا يوجد مواكبة للحكومة الجزائرية فيما يخص التكنولوجيات الحديثة بما يتلاءم مع متطلبات المنافسة الاقتصادية العالمية.

ج-مؤشر المخاطر القطرية: يصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي: (المخاطر السياسية، الاقتصادية، والتمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشراً للمخاطر الإجمالية للدولة، وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره بالاستثمار بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى. مؤشر (PRI) هو المقياس العام للخطر بالنسبة لبلد معين، وتحسب باستخدام جميع المكونات (17 خطر) بما في ذلك الاضطراب والتحويلات المالية، والاستثمار المباشر، وأسواق التصدير. صدر هذا المؤشر من خلال تقسيم جغرافي حيث صنفت الجزائر ضمن مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان وتوسطت الجزائر (الرتبة 69 سنة 2015) هذه المجموعة التي تضم في الحقيقة المناطق الأكثر توترا في العالم (العراق، فلسطين، إيران، ليبا، سوريا).

النتائج والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة المتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبين لنا ما يلي:

- تمتلك الجزائر إمكانات كبيرة تؤهلها للمنافسة الدولية وبقوة فنجد أن لها خصائص طبيعية (الموقع، المساحة، الموارد الطبيعية) وبشرية تجعلها قادرة على تسطير خطط تنموية طموحة، وتعتبر الجزائر أكبر دولة في قارة افريقيا مساحة وبها تنوع مناخي وموارد طبيعية هائلة (طاقة، مياه، محاصيل زراعية، وغيرها) تجعل منها قادرة على التميز في مجالات عدة فهي قادرة على أن تصبح دولة صناعية أو زراعية بامتياز وحتى التجارة فهي تمتلك موقع استراتيجي ومهم.

- استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر أظهر أن هناك ضعفا كبيرا في أدائها الاقتصادي ما انعكس سلبا على مناخها الاستثماري الذي لا يعتبر خيارا متقدما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فالجزائر وان حققت ناتجا محليا اجماليا مرتفعا إلا أنها اعتمدت في

ذلك وبشكل مفرط على إيرادات قطاع المحروقات، ما جعل الاقتصاد الجزائري معرض لكل المشاكل المتعلقة بالسوق الدولية للمحروقات (مشاكل اقتصادية وسياسية وغيرها)، كما أن الجزائر تعاني من التضخم وضعف العملة المحلية (الدينار الجزائري) وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي تعتبر غير مبررة تماما بالنسبة لدولة لديها إمكانيات هائلة.

– قامت الجزائر بانتهاج سياسات اقتصادية ووضع أطر قانونية ومؤسساتية في سعيها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية إليها، وقد اتخذت السياسة الاقتصادية في الجزائر منحى توسعي واضح، متأثرة في ذلك بعوامل غير اقتصادية ونقصد هنا شراء السلم الاجتماعي الذي طغى على الموضوعية التي كانت تستوجب اتخاذ قرارات اقتصادية بحتة تجعل عجلة الاقتصاد والحياة الاقتصادية بكل مكوناتها (بما فيها مناخ الأعمال) تعمل بالشكل الطبيعي والمنطقي خاصة ونحن ندرس دولة لديها من المؤهلات والهبات لا تتوفر عليها العديد من الدول المتقدمة اقتصاديا.

– قياس مناخ الاستثمار في الجزائر أظهر تذيل الجزائر لمعظم تراتيب المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن، فالمناخ الاستثماري للجزائر يوجد في وضعية حرجة مثله مثل الأداء الاقتصادي الذي لا يوحي تماما بالقدرات الهائلة لهذا البلد، ويمكن الحكم على السياسة الاقتصادية المتبناة بالفشل بالنظر إلى النتائج المترتبة عنها خاصة وأنها أخذت كامل المدد الزمنية اللازمة لها بل وتجاوزتها في أغلب الأحيان كما تم ضخ أموال هائلة فيها، ويعزى هذا الفشل حسب مصدري تلك المؤشرات إلى الفساد بالدرجة الأولى.

الهوامش والاحالات:

[1] OECD, third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris , 1999 , P 07.

[2] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2004، ص4 .

[3] Radosław Mącik- Bartosz Jóźwik- Monika Nalewajek , e-marketing activities and perceived competitive advantage in the context of globalization – study of lublin region firms ,managemt knowledge and learning international conference,2012,p5.

[4] عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الزيتونة، الأردن،2007، ص3.

[5] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دارسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2006، ص29.

[6] فهد الفضالة، التدريب وبناء السلوك المهني، مجلة جسر التنمية العدد 123، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2015، ص 2.

[7] صلاح العودة ورزق السيد احمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ورقة بحثية، معهد الادارة والاقتصاد-جامعة القدس، فلسطين،2008، ص2.

[8] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر،2003، ص ص 49-50.

[9] لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، دوافع الاستثمار في الجزائر "مميزات خاصة "الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir تاريخ الولوج 06-02-2017.

[10] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نظام الحث على الاستثمار، على الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages تاريخ الولوج: 06-02-2017.

[11] مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت،2004، ص10.

[12] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحكومة الإلكترونية العدد الفصلي الثالث، الكويت،2005، ص5.